

للاول لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس
والتيه على انها الاستغراق ويعد اي بعد الفراغ عن السئلة والحل
والصلة والواو اما ابتداء فائتة مقامة اما واعاطفة له مع
ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة فهذه
الفاء رابطة لجواب اما الفندرق والموهوم لجراء لها بحري الحقيقة
رسالة وهي الواسطة بين المرسل والمرسل اليه في اتصال الاخبار
والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفات المشتملة على
القواعد العلمية على سبيل الاختصاص وعلى المعنى المدونة كذلك كطاقة
القضية والقياس ونظايرها على القبليتين لما فيها من اتصال كلام
المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات
التي تنبع بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى
المعاني المرتبة الموجودة في الذهن اوفيه وفي الالفاظ وفيها وفي
الكتابة ولوعكس للجيبة الى حذف المضاد في المبدأ او في الخبر فافهم
في البيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجزاء
الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل يحتاج فضلا
عن كونه اشهد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشهد
الاحتياج ثلاثة اشياء العامل والمفعول والعمل اذ عالم يعلم العامل
وكيفية عمله وشرايطه في اي لفظ يعمل لا يمكن اجزاء الاعراب
على الالفاظ المشتملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاح النحوية
ومعرفة المذكور والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والتمكرة وغير
ذلك فليس هناك المتابعة ولذلك يجعل لكل منها بابا على حدة
بل ذكر بحث كل منها في اثنا بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع

كاد

كاد يخفى على من تتبع كلامه اي الاعراب انما فسره به للتبني
على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذي هو الحرف
وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاو
في الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية
لكمال الاعتناء بشانها مقتضى لبيان كل منها في باب على حدة
فوجب ترتيبها اي جعل الرسائل ثابتة على ثلاثة ابواب
فعلى يتعلق بربح بلائضمين هذا اذا حمل على المعنى النحوي وهو
جعل الشيء متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرف
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخر بعضها فلا بد لمن
معمول متعلقا فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار
تضمن القصص او اشتمال اي وجب اجزاها مقصورة ومشتملة
على ثلاثة ابواب او قصرها او اشتملها على امرتية على
اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلاف حقيقة
فقتيل ان حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور ويورد
عليه ان حذف هو الحذف فلامع للتسمية بالتضمن ودفع بان
لا يقد في تسمية قسم منه تابع في كلامهم باسم خاص
ويقال هو كناية عن متعلق ذلك اللجزي وزاد ان المعنى للكمني
به قد لا يقصد بثبوت وفي التضمن لا بد من قصد في فتح الفات
ودفع ايضا بان لا يتجاء له اذ لا يبعد في انه يلزم في بعض الكنايات
شيئا لا يجب في جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل
هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ مع اخر
معه من غير استعمال فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بان يلزم جعل المتعلق معمولا